قدفع بذلك ضرر المشرع التي لا يثبت عليها الاقدام بني او صديق
وهو مع ذلك يعتقد حرمة اخذه الثياب لما فيه من بغتة صاحبها
واستيلاء على حق الغير بغير حق وهذان لا يختلفان في تحريمها
لكنه دفع به ما هو اعظم ضررا منه ثم بين ادراك ذلك التوبة والاستغفار
كما اشار الى ذلك في الاحياء وليحذر كل مؤمن من الاعراض عن من
ظهرت امارات الصلاح عليه وليدعه هو وربه تعالى ما لم
يتعين حق شرعي ولكن قاصدا بانكاره حيث جاز وجه الله
خاصة دون الاغراض النفسيه وقليل ما هم قوله نعم لو فعل
ذلك كرامة ترتب عليه حكمه اي كان قطع المسافة الطويلة و
حضر مكة او قريبا منها قبل الوقوف ومع بقية شروط الاستطاعة
في يجب عليه الحج ويستقر عليه ان لم يحج بشرطه وان كان مريد نسك
ويجب عليه الاحرام عند مروره بالميقات او محاذاته له وقد يظن
من لا عقل له ان الاولياء ليسوا داخلين تحت الاحكام الفقهيه
الشرعية فهذا لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له تعالى
اتبع حاير حتى اليك فكيف بمن هو مجهول الخاتمة وليس على يقين
من امره وقد قال الشعراني اجمعنا ان الشريعة ما بيد هؤلاء الفقهاء
وليس لاحد خروج عن ذلك نعم لا ينكر الاما اجمعوا عليه او ما
اعتقد الفاعل تحريمه قوله احدها اي شروط استطاعة كما مر
قوله وجود مؤن السفر اي بان يكون قادرا عليها او على ثمنها
ولو من دين له حال على ملي مقر او له حجة به او امكنه الظفر به اي
مؤنة نفسه وغيرها من جميع ما يحتاج اليه في ذهابه وايابه
اي اقل مدة يمكن فيها ذلك مما لسير المعتاد الآتي من بلده مع
مدة الاقامة المعتادة فيهما اعتبد كاهل مصر والشام المسافرين

مع بقاء دين يوصله الى مكة
ما لم يرد العود قبل فوات الوقوف

في البر والمظنونة فيهما لا عادة فيه كالمسافرين في البحر وهل
المشكوكة مثل المظنونة وهو غير بعيد قوله اهل وعشيرة
الاهل من يلزمه نفقتهم والعشيرة الاقارب ولو من جهة
الام قوله الآتي قصر سفره استثناء من الاحوال اي فلا يجب
جميع ما مر في جميع الاحوال الا في حالة قصر سفره الخ قوله
وان كان يكسب في اول يوم من ايام سفره قد يأتي بايام الخ السنة
اي بقي بها بحسب ظنه او عادته وظاهر ان الستة الايام فيمن
بمكة ونحوها غيره فيعتبر فيهما قدر المسافة التي بينه وبين مكة ذهابا
وايابا وانه لا بد من كون الكسب لا يتأتى به كما في ب ج وبحث
الاسنوي انه لو قدر في الحضر على الكسب في يوم واحد لما يكفيه له
والحج لزمه ان قصر السفر لانه اولى من المسافر وكذا ان طال
لانتفاء الحذور ورد بنقل الجوري الاجماع ان اكتساب الزاد و
الراحلة يعني في الحضر غير واجب قال شيخ الاسلام المتجه
خلاف ما قالاه في الطويل لان الاكتساب لا يجب لايفاء حق الادمي
فلا يجب حق الله بل لايفائه اولى والواجب في الحج انما هو الحج لا
الاكتساب ا ه وفي التحفة فان قلت لم يتضح الفرق بين الزامه الكسب
اول السفر لا في الحضر بل قد يتخيل ان الزامه بالكسب في الحضر اولى
لانه لا يجتمع عليه مشقتا السفر والكسب بخلاف ذلك
قلت بل الفرق ظاهر لانه اذا قدر على الكسب اول سفره عد مستطيعا
له ولا كذلك قدرته في الحضر لانه لا يعد معه مستطيعا للسفر بل محصلا
لسبب الاستطاعة بالسفر وقد تقرر ان تحصيل اسباب الوجوب
لا يجب فاتضح الفرق والاجماع المذكور ا ه وهو ظاهر لانه لما
كان قادرا على الكسب اول السفر كانت قدرته على تحصيل المؤن

Copyright © King Saud University